الأمن الاقتصادي الدولي
Security and international Economic

م. إكرام هادي حمزه
كلية القانون والعلوم السياسية -الجامعة العراقية

ملخص:
ان اتخاذ تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة؛ تصب في النهاية في خلق الامن الاقتصادي الدولي لكل المجتمعات؛ الامر الذي يجعل هذا الامن يتصف بالفعالية، والانسانية، والشمولية، والعمومية، وهو وان يشتبه بغيره من المصطلحات ايضا؛ الا ان اهدافه ومدياته تميزه عن غيره، وهو امن الفرد والدولة معا تحققه الجهود الدولية المشتركة، كما انه مترابط وتدور في فلكه محاور عدة تتجاذبها دور الحكومات، والمنظمات المتخصصة وغير المتخصصة، وانه تحد من تحقيقه، وتعوق من الوصول اليه تحديات عدة تشكل معوقات حقيقية وليس مجرد رؤى نظرية، ولقد ارتأينا ان تناول البحث بدأ بمقدمة يتبعها مبحثان؛ المبحث الاول يقسم الى مطلبين، نبين في المطلب الأول مفهوم الامن الاقتصادي الدولي وفق فرعين، الفرع الاول للمفهوم اللغوي والاخر للمفهوم الاصطلاحي، واما المطلب الثاني فسيكون مخصص للبحث اهداف الامن الاقتصادي الاولي وعناصره، كل في فرع مستقل، ثم نعرج على المبحث الثاني ليخصص لتحديات الامن الاقتصادي الدولي، وسيكون بمطالب ثلاثة حسب ما يتطلبه هذا المبحث، ثم تكون الدراسة معززة بخاتمة تظم استنتاجات وتوصيات.
الكلمات المفتاحية :- الاقتصادي الدولي- المنظمات المتخصصة

Abstract
The measures of protection and security that qualify individuals to get them food, accommodation, clothes, and health services, create a secure international economic climate, and to ensure a minimum standard of living. Especially, in the context of natural disasters or economic

hardship. Through joint international efforts, because it is intertwined and revolves around several axes that attract the role of governments and specialized and non-specialized organizations. This aims to achieve the solution of obstacles to reach the fulfilling of the measure's protection, from the bases not just theoretical ones. So, this paper will be divided into two sections. The first is to describe the concept of international economic security. And, the second one to show the objectives of economic security and its components, and the challenges of international economic security.
Keywards:- International Economic, Specialized Organization

المقدمة

إن أية دولة مهما كانت قوتها العسكرية لا يمكنها أن تحيا وسط أمواج الغلاء الفاحش والازمات الاقتصادية التي توالت مؤخراً، إلا إذا كان هنالك صمام أمان يضمن للمجتمعات رخائها واستقرارها واستمرارية إنتاجها في الأسواق لتحقيق كفايات الشعوب من مختلف السلع والخدمات والمنتجات المادية والعينية، وهو ما يهتم به مجال الأمن الاقتصادي الدولي ويسعى إليه.

ان الأمن الاقتصادي الدولي، تداول استخدامه في نهاية الحرب العالمية الثانية في الأدبيات الداعية إلى تحقيق الأمن وتجنب الحرب التي تسبب الجوع للكثير قبل النار وكلاهما يؤديان للموت؛ ولقد اكتسب الأمن الاقتصادي الدولي أبعادا جديدة فلم يعد ينصرف إلى مواجهة التهديد المشترك المتمثل بالمجاعات والانتكاسات الاقتصادية المشتركة، بل تجاوز ذلك إلى إقامة ترتيبات وهياكل جديدة من أجل تحقيق التكامل والاندماج والتعاون في المجالات كافة خاصة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية وحتى في الاوقات السياسية العصيبة. كل ذلك اطلق عليه ما يسمى بالأمن الاقتصادي الدولي.

اهمية الدراسة: تنطلق اهمية تناول الامن الاقتصادي الدولي بالدراسة والبحث من زاوية تحليلية ونقدية ومنهجية معينة تكوين فكرة عامة شاملة عن ماهيته الامن الاقتصادي الدولي، اهدافه، وعناصره، تمييزه عما يشتبه به، والتحديات التي تواجهه، والتي بدت مختلفة ومتنوعة .

مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة البحث في الامن الاقتصادي الدولي في ايجاد اجوبة لمجموعة من الاسئلة تتجسد في ماهية وكنه الامن الاقتصادي الدولي، والوقوف عند الاهداف التي يتوخى تحقيقها، والتي تشكل فضاء تميزه عن غيره من النظم والظواهر الاقتصادية.

فرضية الدراسة: تفترض الدراسة امكانية تناول الابعاد الرئيسة للأمن الاقتصادي الدولي بالبحث والتفصيل. كما تفترض التوصل لخلاصة واستنتاجات بصيغة

قانونية تشمل الحصيلة النهائية لتناول مفهوم الامن الاقتصادي الدولي (البعد الاول)، واهدافه(البعد الثاني)، وتحدياته(البعد الثالث) بالبحث والدراسة. حيث تفترض الدراسة وجود عناصر رئيسة للأمن الاقتصادي الدولي، وتحديات يواجهها تشكل معوقات تحول دون تحقيقه.

منهجية الدراسة: يشكل المنهج التحليلي المقارن المنهاج الاقرب للدراسة والذي يمكنها من الوصول الى اهدافها البحثية من شرح وتحليل وخاتمة واستنتاج وتوصية.

المبحث الاول: التعريف بالآمن الاقتصادي الدولي وتمييزه عما يشتبه به.

سنبين في هذا المبحث بيان مفهوم الامن الاقتصادي الدولي، وعناصره في المطلب الاول كل في فرع مستقل، ثم نتطرق لتمييز الامن الاقتصادي الدولي عما يشتبه به في المطلب الثاني في ثلاثة فروع؛ حيث يتطلب بيان المفهوم الخاص بالأمن الاقتصادي الدولي بيانه في معينين اللغوي والاصطلاحي، ثم تمييز ذلك النظام عما يشتبه به من انظمة اخرى؛ كالأمن الجماعي والامن الانساني.

المطلب الاول: في مفهوم الامن الاقتصادي الدولي:

في الواقع لا يمكن تعريف الامن الاقتصادي الدولي في اللغة طالما انه مركب اضافي من مفردة الامن، وكلمة الاقتصادي، والاخير موصوف بالدولي؛ مالم نبين معنى كل مفردة من مفردات هذا المركب الاضافي على حدة ثم بيانه مركبا"؛ وسيكون ذلك في الفرعين الاتيين:

الفرع الاول: ماهية الامن الاقتصادي الدولي.

اولا: تعريف الأمن: الأمن لغة : مصدره أمن ويعني الأمان وقد أمنت فأنا أمن، والأمانة ضد الخيانة بمعنى: وأمنت غيري من الأمن، والأمن ضد الخوف امن فلان يأمن امنا وآمنا، وهو بذلك "اطمئنان النفس وزوال الخوف ومنه الإيمان بمعنى التصديق ضده التكذيب[١].

واما الامن اصطلاحا" فوجدنا له معانٍ عدة منها:

١. المعنى الذي ورد في التنزيل العزيزَ بقوله تعالى وآمنهم من خوف، ومنه أمنة نعاسا (إذ يغشيكم النعاس أمنة منه وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ويذهب عنكم رجس الشيطان وليربط على قلوبكم ويثبت به الاقدام) ٢، نصب أمنة لأنه مفعول له، وهذا البلد الأمين.

٢. الآمن، يعنى مكة وهو من الأمن. وفى حديث نزول المسيح على نبينا وعليه الصلاة والسلام؛ وتقع الآمنة في الأرض أي الأمن؛ يريد أن الأرض تمتلئ بالأمن

---

[١] **محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ط٤، دار صادر، بيروت، ١٩٩٣م، ص١٦٣.**

[٢] **سورة الانفال، اية ١١.**

فلا يخاف أحد من الناس والحيوان. وعن رسول الله صلى الله وعليه وسلم نزل على جبرائيل فقال يا محمد إن ربك يقرؤك السلام ويقول اشتققت للمؤمن اسما من أسمائي فسميته مؤمنا فالمؤمن مني وانا منه.

٣. عبر ابن خلدون بعدِهِ من اهم المفكرين والفلاسفة عن رؤيته بشأن مفهوم الامن اللازم لقيام المجتمع السليم التي يجب أن يقوم عليها، والقوانين التي تحكم العلاقات العامة والذي بين العلاقة بين الانحلال أو الاختلال الأمني والتدهور الاقتصادي وانهيار الدولة بقوله؛ اذ يرى بأن أمن الجماعة المسلمة في دار الإسلام يكون من خلال صيانة النظام العام الذي نستمتع في ظله بالأمان ونزاول نشاط الخير في طمأنينة، وأمن الأفراد لا يتحقق إلا به[١].

٤. أبو الحسن الماوردي تبلورت لديه معالم النظرية العامة للأمن الاجتماعي من خلال تنمية مواهب الفرد إذ لا صلاح للمدينة بدون صلاح الفرد الذي لا يتأتى إلا بتوافر سبل العيش الكريم والتعلم والأخلاق والدين . ولقد حدد ما تصح به الدنيا والإنسان في ستة امر تتلخص بدين متبع - سلطان قاهر - عدل شامل - أمن عام - خصب دائم - أمل فسيح، وخلص إلى أنه إذا التزمت الدولة هذه الشروط ساد الأمن في المدينة، فأمن الإنسان على نفسه، وأمن المجتمع على كيانه وامن الدولة على رفاهيته، كلها عناصر مترابطة[٢].

٥. الأمن الكوكبي الذي استهدف الانسجام مع ما شهده العصر من تقدم تكنولوجي هائل فأصبح للأمن مفهوم جديد يتجاوز الأمن الوطني والأمن الإقليمي وكان هدفه الجوهري متمحورا حول الاقتصاد العالمي باعتباره الركيزة الأساسية للأمن الكوكبي الذي اهتم بالثورة التكنولوجية في مجالات المعلومات والاتصالات، علاوة على اهتمامه بمشكلة الانفجار السكاني وقضايا البيئة، وقدم رؤية جديدة لمفهوم الأمن الذي لا يواجه أعداء تقليديين؛ دولا وأشخاصا، بل يعمل على حشد مقوماته لمواجهة الأخطار التي تواجه البشرية جراء الأشياء أو الأحداث الجديدة غير المتوقعة وغير المألوفة.

٦. الامن يعني بشكل عام، كل التدابير التي يتبعها مجتمع معين او مجموعة من المجتمعات لحماية البقاء من خلال تهيئة عوامل الاستقرار وتنمية وتطوير القدرات بما يحمي المصالح القائمة ويعزز المصالح التي تسعى لتحقيقها. حيث يتمحور هذا المفهوم حول فكرة الدفاع عن البقاء ضد الاخطار الخارجية والسياسية والعسكرية

---

[١] عبدالرحمن بن خلدون، مقدمة بن خلدون، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص ٢٨٦.

[٢] د. فوزي عطوي، علم الاقتصاد في النظم الوضعية والشريعة الاسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،٢٠٠٥، ص١٢٣.

والاقتصادية والبيئية وايضا الداخلية، واية اخطار اخرى تهدد هذا البقاء وتمس المصالح القائمة او تعوق تحسين شروطه والمصالح المترتبة عليه في المستقبل[١].
الاقتصادي: وهي في هذا البحث كلمة اتت صفة للأمن بان يكون اقتصاديا"، والاقتصاد لغةً: مصدر الفعل اقتصد، والقصد في الشيء ضد الافراط، وهو ما بين الاسراف والتفكير، والقصد في المعيشة هو ان لا يسرف ولا يقتر، وقصد في الامر لم يتجاوز فيه الحد، ورضي بالتوسط، يقال فلان مقتصد في المعيشة وفي النفقة، وقد اقتصد في امره؛ استقام. وفي البصائر للمصنف: واقتصد في النفقة: توسط بين التقتير والاسراف، قال صلى الله عليه واله وسلم؛ ولا عال من اقتصد. ومن الاقتصاد ما هو محمود مطلقا"، وذلك فيما له طرفان؛ افراط وتفريط كالجود فأنه بين الاسراف والبخل، وكالشجاعة، فأنها بين التهور والجبن، كقوله تعالى(والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا) ٢.
مفردة الدولي: ان هذه المفردة هي صفة مشتقة من كلمة الدولة، و الدُّولة لغة العقبة في المال والحرب، الجمع دُوَل و دِوَل، وقيل الدَّولة بالفتح في الحرب أن تدال إحدى الفئتين، والدُّول بالضم في المال يقال: صار الفيءُ دُولةً بينهم، وقال الزجاج الدُّلة اسم الشيء الذي يُتداول، والدَّلة الفعل والانتقال من حالٍ لحال[٣]. دال، يدول دَولاً، ودولة فهو دائل. ودال الأمر انتقل من حال إلى حال، ودالت الايام دارت، ودالت دولة الاستبداد، زالت، وادال الشيء جعله مداولة، أي تارة لهؤلاء وتارةً لهؤلاء. ودولة مفرد جمعه دولات، ودُوَل، ودِوَل. واليوم الدَولة :إقليم يتمتع بنظام حكومي واستقلال سياسي.، دَوليّة: أسم منسوب الى دُوَل، و دُوَليّة أسم مؤنث منسوب إلى دول[٤]. واما اصطلاحا؛ فالدولة هي: واليوم الدَولة :إقليم يتمتع بنظام حكومي واستقلال سياسي.، دَوليّة: أسم منسوب الى دُوَل، و دُوَليّة أسم مؤنث منسوب إلى دول). والدولية تعني نطاق او نظام اقليمي يتمتع باستقلال سياسي).
ثانيا" المفهوم الاصطلاحي: وردت عدة تعريفات للأمن الاقتصادي الدولي ولكن من وجهات متعددة كلا يراه بحسب الوجهة التي تخصه، الا ان المعنى الاهم الذي لا يندرج تحت هذا الوصف هو قوله تعالى(واطعمهم من جوع وامنهم من خوف)٥، ليكون الشارع الحكيم اول من صدح بربط الأمن بالاقتصاد الجماعي

---

[١] د. رواء زكي الطويل، الامن الدولي واستراتيجيات التغيير والاصلاح، ط١، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص١٩٤.
[٢] سورة الفرقان، الاية٦٧ .
(٦) ابن منضور، المصدر السابق، الجزء الحادي عشر، ص٢٥٣.
(٧) د. احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الاولى، المجلد الاول، عالم الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨،ص٧٨٧,٧٨٩.
[٥] سورة قريش، الآية ٤ .

حين بين عهد قبيلة الرسول صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم في التجارة وكيف منَ عليهم بالطعام والامن، ولاستمرار هذه النعمتان لابد من عبادته، قال تعالى(وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) ١.

اما الوجهات المتعددة لتعريف الأمن الاقتصادي الدولي فتتجسد في الاتي:

١. التصور الإسلامي للأمن الاقتصادي فهو فضلا عن ما اوردناه في الاعلى من انه التشريع الاول الذي ربط امن الجماعة بالاقتصاد من خلال القران الكريم وتحديدا في سورة قريش، نراه يشترط في الوظيفة المؤدية للأمان والراحة النفسية للمجتمعات في انتظامها في دوائر ثلاث٢؛ الاولى: تبدأ من الفرد، حيث مجد الإسلام قيمة العمل، وجعلها أساس التقويم وضرب لنا الأنبياء وفي مقدمتهم رسولنا الكريم المثل الأعلى في مزاولة المهن الشريفة والسعي للعمل. أما الثانية هي دائرة المجتمع إذ حث الإسلام جميع أفراد المجتمع على التعاون والتكافل فيما بينهم، ويتم ذلك عن طريق جبري كالزكاة أو طوعي كالصدقات، قال تعالى(لا خير في كثير من نجواهم الا من امر بصدقة او بمعروف او اصلاح بين الناس) ٣. والثالثة هي الدولة والتي يفترض فيها أن ترعى شئون سكانها بغض النظر عن النوع والعرق والدين، قال تعالى(ولقد خلقناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم) ٤.

٢. من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية فأنه يعنى حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية، لذلك فقد تأسست وزارات الأمن القومي في معظم البلاد وقصر اهتمامها بحالة الأمن الناتجة عن التهديد العسكري، وعاش العالم مرحلة سباق التسلح بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والكيميائية والذرية كجزء من سياسات الدول الكبرى لإظهار هيمنتها وقوتها، وأغفلت المعاني الإنسانية للأمن وإن عبر عن ذلك بعض قادتها ، ومنهــم روبرت مكنمارا- وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه جوهر الأمن بتعريفه الأمن بأنه: يعنى التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة، وأن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة سواء في الحاضر أو المستقبل.

---

[١] سورة الذاريات، الآية ٥٦.

[٢] د. محمود حسين الوادي واخرون، الاقتصاد الاسلامي، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠١٠، ص٢٨٠.

[٣] القران الكريم، سورة النساء، الآية ١١٤.

[٤] القران الكريم، سورة الحجرات، الآية ١٣.

٢. هناك من يعرف الأمن الاقتصادي في اطار الامن الانساني فيعرفه بأنه الامن الشمولي الذي يشمل تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وهذه التدابير الاقتصادية هي التي تصب في النهاية في خلق "الأمان الاقتصادي للناس" دوليا؛ والذي ينطوي على بُعد نفسي للإنسان إضافة للبعد المادي الذي يوفره[١].

٣. وتعرَف اللجنة الدولية للصليب الاحمر الأمن الاقتصادي بأنه الحالة التي تمكن الأفراد أو الأسر أو المجتمعات المحلية من تلبية احتياجاتهم الأساسية وتغطية المصاريف الإلزامية بشكل مستدام يحترم كرامتهم. وتشمل الاحتياجات الأساسية الطعام والماء والمأوى واللباس وأدوات النظافة الشخصية بالإضافة إلى القدرة على تغطية مصاريف الرعاية الصحية والتعليم[٢].

ومما سبق ذكره، يمكننا تعريف الامن الاقتصادي الدولي بأنه القدرة الحكومية الجماعية الدولي على حماية وتأمين المصالح الاقتصادية للدولة، وتوفير سبل التقدم والرفاهية للمواطن، بالإضافة لقدرته على امتلاك الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة هو وأفراد أسرته، من خلال اعتماد نظام يهدف الى ضمان مستوى معيشي مرتفع ،ويشجع الاستثمار الداخلي والخارجي، من خلال المحافظة على الظروف المشجعة للزيادة النسبية لإنتاجية العمل وراس المال لرفع كفاءة الاجراءات الادارية والمؤسسية المصاحبة للمشاريع الاستثمارية ودعم القطاع الخاص.

المطلب الثاني: تمييز الامن الاقتصادي الدولي عن ما يشتبه به:

من الوارد جدا ان يختلط مفهوم الامن الاقتصادي الدولي بمفاهيم اخرى كمفهوم الأمن الانساني، ومفهوم الأمن الجماعي، واخيرا مفهوم الأمن القومي، ولأهمية التمييز بين ما يعد امنا اقتصاديا دوليا وبين تلك المفاهيم السالفة الذكر؛ ارتأينا ان نجعل هذا المطلب في فروع ثلاثة وهي:

الفرع الاول: تمييز الامن الاقتصادي الدولي عن الامن الجماعي.

يعرف الامن الجماعي بأنه النظام الذي اجتمعت عليه الدول التي عرفت ويلات الحروب وخاصة الدول الأوربية والتي خاضت حربين عالميتين حيث انطلق من

---

[١] **عادل حسين علي دهش، الامن الانساني في اطار القانون الدولي المعاصر، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق، جامعة تكريت، ٢٠١٢، ص٤٨.**

[٢] **الموقع الرسمي للجنة الدولية للصليب الاحمر: https://www.icrc.org/ar/publication/0954-economic-security**

فريضة ان السلام والامان الذي تنشده الامم لا يتحقق الا من خلال الاجماع على رفض الحرب تحريم اللجوء الى وسائل القوة والعنف والارهاب في العلاقات الدولية والعمل على نزع السلاح او تخفيفه او الحد من انتشاره وحل المنازعات بالطرق السليمة وبالوسائل القانونية، وقد تظافرت الجهود الدولية من اجل ايجاد نظام دولي يحل فيه المجتمع الدولي مسؤولية حماية كل عضو من اعضائه من ان يعتدي عليه ويسهر على الحفاظ على امنه[١]. يعني الأمن الجماعي للدول بان تلك الاخيرة تتشارك المصالح وتعمل على التكتل لحماية كيانها، ورغم أن التحديات الأمنية التي عرفها الأوروبيون في المتوسط ضمنت جدول أعمال واشنطن إلا أنه يبقي لأمريكا منظورها الخاص الذي تحدده مصالحها القومية والوطنية رغم اعترافها النظري بأن ما يهدد الأمن يكمن في الفجوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير، والبطالة المرتفعة والهجرة غير الشرعية، وأمن الطاقة والتهديد الذي يفرضه الإرهاب والحركات الإسلامية الراديكالية[٢].

مما سبق نلخص الى القول بأن اهم اوجه الاختلاف بين الامن الجماعي والامن الاقتصادي تكمن في الاتي:

١. ان مصادر تهديد الامن الجماعي سواء اكانت اخلالا بالسلم ام بأعمال العدوان فأنها عسكرية، اما بالنسبة الى الامن الاقتصادي فأن ما يهدده من مصادر فأنها تكون مختلفة سواء اكانت في السلم او الحرب عسكرية او سياسية او شخصية او غذائية او صحية وغيرها.

٢. ان جوهر نظام الامن الجماعي هو حماية الدولة واراضيها من الاعتداء، اما جوهر الامن الاقتصادي هو توفير الحماية الاقتصادية للفرد على مستوى الدول، فقد تكون الدولة التي ينتمي لها الفرد هي السبب في خرق الامن الاقتصادي لحياته وحياة اسرته على مستوى الشعب عموما.

٣. في نظام الامن الجماعي توجد منظمة دولية يقع على عاتقها حماية السلم والامن الدوليين فهي اداة هذا النظام، بينما لا تكفي لتحقيق الامن الاقتصادي الدولي وجود منظمة او جهة او مؤسسة واحدة بل لابد من تظافر كل الجهود الدولية والمنظماتية المتخصصة وغير المتخصصة لتحقيقه.

الفرع الثاني: تمييز الامن الاقتصادي الدولي عن الامن القومي.

---

[١] **محسن بن العجمي بن عيسى، الامن والتنمية، ط١، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠١١، ص١٠٧ .**

[٢] **د. ممدوح شوقي مصطفى، الامن القومي والامن الجماعي الدولي، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥، ص٤٠٧ .**

يشكل الامن القومي احد اهم مرتكزات السياسة الخارجة لكون الاخيرة تشكل السلوك الخارجي للدول، حيث ارتبط مفهوم الامن القومي بالتهديد والاطماع الخارجية التي تخوض الدول صراعا ضدها، كما انه احد العناصر الرئيسة التي تدخل ضمن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية[١]. ومن هذا المنطلق فأن الامن القومي اذا ما تحقق فأنه يصب في مجرى الامن الاقتصادي الدولي. سيما وان الامن القومي يعرف بأنه جوهر المصالح القومية للدولة من خلال تنفيذها لمجموعة من الاجراءات التي تنفذها للمحافظة على كيانها ونظامها ومجتمعها من المخاطر الداخلية والاخطار الخارجية التي تطالها او تهددها فضلا عن تأمين الاشباع الكلي لقيم النخبة الحاكمة وتحقيق اهدافها القومية[٢].

ومن خلال ما سبق تناوله من تعريفات لكلا من الامن الاقتصادي الدولي والامن القومي يمكن ان نشير الى اوجه الاختلاف التي تميزهما عن بعض:

١. يهدف الامن القومي الى توفير الحماية للدولة نفسها من خلال حماية اراضيها وقواتها ونظام الحكم فيها، بينما يهدف الامن الاقتصادي الى حماية الحياة الاقتصادية للفرد على مستوى العالم وليس الفرد في دولة محددة بعينها، من اجل ضمان العيش الكريم للأفراد عالميا.

٢. وهذا يعني ان الامن القومي ركز بالدرجة الاساس على الدولة، بينما الامن الاقتصادي فأن هدفه الفرد والمجتمعات.

٣. تكون الاجراءات التي تستلزمها المحافظة على الامن القومي عسكرية دائما، اذا ما تعرضت للانتهاك داخليا او خارجيا، بينما الاجراءات التي تستلزمها المحافظة على الامن الاقتصادي مما يهدده فتتنوع بتنوع الابعاد التي تهدده سواء كانت عسكرية او سياسية او شخصية او غذائية او صحية.

واخيرا يكن القول ان كلا من الامن الاقتصادي والامن القومي لا يستغني احدهما عن الاخر فالأول بحاجة للثاني ويصح القول بالنسبة لحاجة الثاني للأول، فمعظم المسائل التي تتعلق بتعزيزي الامن الاقتصادي تتطلب تعزيز دور الدولة وتقوية مواردها وحمايتها.

الفرع الثالث: تمييز الامن الاقتصادي الدولي عن الامن الإنساني.

تعرف شبكة الامن الانساني؛ الامن الانساني بأنه: التحرر من التهديدات المنتشرة ضد حقوق الناس وامنهم وحمايتهم، فيتعامل هذا النوع من الامن مع تهديدات غير

---

[١] **سليمان عبدالله الحربي، مفهوم الامن_ مستوياته_ صيغه_ وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والاطر، بحث منشور في المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد١٩، ٢٠٠٨، ص١٣.**

[٢] **د. ممدوح شوقي مصطفى، مصدر سابق ، ص٦٢ .**

تقليدية مثل نقص الاغذية وسوء الصحة والعناصر البيئية فضلا عن تفشي المخدرات والارهاب والجريمة المنظمة والالغام والعرف القائم على اساس الجنس١. كما يعرف الامن الانساني بأنه حماية كل فرد من التهديدات ضد حياة البشر، ومعيشتهم، وكرامتهم وتمكينهم من اجل اتاحة اقصى الامكانات لكل فرد، حيث يتعامل هذا الامن مع كل التهديدات ضد حياة الناس ومعيشتهم بما في ذلك الفقر فالأمن الانساني يعني تحرر الانسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنيا والواسعة النطاق التي تتعرض له حياته وحريته ومعيشته، كما ان من اهم الموضوعات التي يهتم بها وبخطورتها الامن الانساني هي تدمير البيئة والمخدرات غير المشروعة والجريمة المنظم، على المستوى الدولي والامراض المعدية مثل فايروس نقص المناعة المكتسبة، ونزوح اللاجئين، والالغام الارضية المضادة للأفراد٢.

ويلاحظ مما سبق ان الامن الانساني اوسع من الامن الاقتصادي في مدياته، بل ان الامن الاقتصادي الدولي يشكل بعدا من ابعاد الامن الانساني المباشرة، بل انهما مترابطان ويتأثر الواحد منهما بالأخر؛ حيث ان انعدام الاستقرار في المجتمعات بسبب الصراعات الداخلية او الارهاب او الجريمة المنظمة التي تمس حياة الانسان بصورة مباشرة؛ تكون لها انعكاسات واثار سلبية على الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لتلك المجتمعات طوال فترة عدم الاستقرار حيث تتحول نسب كبيرة من النفقات للدولة من الانتاج والاستثمار الى مهمة توفير الامن الانساني لتلك الدولة من اجل حماية حياة الناس من الامراض والاوبئة، وباختصار من كل التهديدات المنتشرة ضد حقوق الناس وامنهم وحمايتهم. لذا فان الامن الاقتصادي من اهم الدعامات التي يتوقف عليها الامن الانساني٣.

المطلب الثاني: اهدافه الامن الاقتصادي الدولي وعناصره.

ان للأمن الاقتصادي الدولي اهداف، وعناصر، فلا يتصور وجود أي نظام او ظاهرة ما خالية من تلكم الاهداف او العناصر، ولبيان ذلك سيكون هذا المطلب في فرعين، الاول يختص بأهداف الامن الاقتصادي الدولي، والاخر في عناصره.

الفرع الاول: اهداف الامن الاقتصادي الدولي: أن اولى اهداف الامن الاقتصادي الدولي هي:

---

[١] **كينسي هاماساكي، نظرية الامن الانساني في القانون الدولي المعاصر٠ مع اشارة خاصة لدور اليابان)، اطروحة دكتوراه في القانون العام مقدمة الى مجلس كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص٢٠٣.**

[٢] **المصدر نفسه، ص٢٠٥.**

[٣] **عمر كوش، امن الانسان العربي في تقرير التنمية، مقال منشور في المركز العالمي للوسيطة في الرابط . http:wasatiaonline.net/news/details.php?data_id=723**

١. ضمان مستوى معيشي مرتفع للأفراد وضمان الحفاظة على هذا المستوى والحد من التدني فيه بسبب الظروف التي تطرأ بين الحين والاخر والتي تتنج داخليا كما يحدث بسبب الصراعات الداخلية او بسبب الارهاب او الجريمة المنظمة حيث تتوجه نسب كبيرة من نفقات الدولة الى مهمة توفير الامن لتلك الدولة بدلا من تسخيرها لرفع مستوى البنى التحتية والخدمات، او خارجيا كما في الازمات الاقتصادية التي تضرب اقتصادات الدول بين الفينة والاخرى.

٢. توفير فرص العمل وضمان المساواة في الوصول إلى الوظائف والدخول تنمية مهارات قوة العمل بالتدريب والتأهيل المستمر حتى تستطيع هذه القوة مواكبة أي تطور في اقتصاد الدولة، فتزايد البطالة في اقتصاديات في دول العالم الثالث يستلزم توجهها إلى اقتصاديات السوق، حيث إن تدني مهارات العمال المسرحين من القطاع العام لم تسعفهم في دخول سوق العمل مرة أخرى. وتحقيق هذه العناصر الأساسية يستدعي تضافرا من قبل ثلاث جهات هي: الحكومة، والقطاع الأهلي، والأفراد.

٣. تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي، من خلال المحافظة على الظروف المشجعة للزيادة النسبية لإنتاجية العمل وراس المال، بتسخير التقدم والتطور في مجالي الاقتصاد والتكنلوجيا وتوجيهها في تحقيق التنمية البشرية، عن طريق النهوض بالمناخ الاستثماري، وتقديم المعونة الفنية ورفع كفاءة الموارد البشرية والعاملين في الاجهزة الاستثمارية من خلال التنسيق مع الحكومات لرفد التشريعات الوطنية بالقوانين التي تكون البيئة المناسبة لذلك، من خلال اصدار انظمة وقوانين اقتصادية محلية تسهل تحرك رأس المال بين الدول.

٤. إيجاد نظم وشبكات فعالة للضمان الاقتصادي والتكافل الاجتماعي سيما وان أكثر الفئات الاجتماعية حاجةً للأمن الاقتصادي هم الذين يبلغون الشيخوخة، والعجزة، والمعاقون، والأطفال، وحالات فقد الوظيفة وغير ذلك من الحالات. وتسخير الادوات الاقتصادية لخدمة غايات اجتماعية اهمها الرفاه والنمو للجميع بدلا" من التركيز على تحقيق مكاسب تخدم الربح الفردي، بل تخدم مجمل فئات المجتمع وليس الاسواق فحسب، وهي بذلك تنتج سلعا" وخدمات لتحقيق الرعاية الاجتماعية، ويتحقق ذلك بالاستعانة بتطبيقات الاقتصاد الاجتماعي التضامني. ولقد جاء في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١ الذي يصدر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي بعنون(مساهمة التقنيات الحديثة في خدمة التنمية البشرية) ان هناك ٧٤ دولة والتي يشكل سكانها ثلث سكان العالم ليشت على المسار لخفض محدودية الدخل بحلول عام ٢٠١٥ الى النصف؛ فعلى مستوى العالم يوجد ١,٢ مليار[١].

[١] **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، برنامج الامم المتحدة الانمائي، UNDP، نيويورك ١٩٩٩.**

الفرع الثاني: عناصر الامن الاقتصادي الدولي:

يتقاسم الأمن الاقتصادي ثلاثة عناصر رئيسة يهتم بنموها وتطويرها وضمان وجودها بشكل دائم داخل المجتمع، وتلك العناصر هي:

١. الأمن الغذائي: عرف بأنه كمية ونوع الغذاء المطلوب وتوفيره وكيفية الحوصل على الغذاء من المصادر المحلية او الاجنبية وضمان تدفقه من تلك المصادر، وكذلك قدرة الدولة على توفير الاحتياجات الغذائية الموضوعية لأفراد المجتمع والتي تمكنهم من العيش بصحة ونشاط مع ضمان تحقيق ذلك للأفراد الذين لا تمكنهم الظروف المادية من الحصول عليه، سواء اكان ذلك من طريق الانتاج المحلي ام الاستيراد. وفي ضوء ذلك يمكن للجميع ان يحقق امنه الغذائي عن طريق الانتاج المحلي او عن طريق الاستيراد او من دول اخرى مع تفضيل الانتاج المحلي، على ان يكون باهض الكلفة. وكل ما كانت احتياجات المجتمع الغذائية الاساسية منتجة محليا كلما كان ذلك اوعى لاستدامة وعدم تهديد الامن الغذائي، وان البلدان التي لا تستطيع توفير الغذاء لشعوبها من مصادر محلية ربما تصبح عاجزة امام الضغوط التي تواجهها، مما يعرض امنها القومي للخطر لذلك نجد تغطية احتياجات المجتمع الغذائية الاساسية من الانتاج الوطني او المحلي من اهم مؤشرات تحقيق الامن الغذائي[١]. ان أهم ما بالمنظومة الغذائية ضمان توافر المياه الصالحة للشرب فهي أساس الحياة على كوكب الأرض، ليس للبشر فحسب، حيث أن بدونها لن تنمو المحاصيل بالكم والكيف المطلوبين، ولن ترعى الأغنام والمواشي والحيوانات التي يطعمها الإنسان ولا الطيور، كما أنه لن تتوافر القدرة على التصنيع الغذائي وإنتاج السلع الضرورية لحياة الإنسان. ومن المؤسسات والهيئات التي تشترك في النهوض بذاك العنصر والعمل على توفيره؛ وزارات الزراعة والري والموارد المائية والتجارة والصناعة والتموين وغيرها من الوزارات التي تختلف مسمياتها من دولة لأخرى.

٢. الاستثمار سواء المحلي او الخارجي، فهو عنصر من عناصر الامن الاقتصادي الدولي، من حيث كونه سببا من اسباب تقدم المجتمعات ورقيها، اذ تظهر نتائجه على جميع البلدان بمختلف انظمتها الاقتصادية سيما التي اخذت تشجع قطاعها الخاص في المساهمة في النمو الاقتصادي، ويتحقق عن طريق اعتماد برامج وسياسات اقتصادية، فضلا عن الانفتاح على رأس المال الاجنبي لسد الفجوة في القدرات والامكانات الفنية، ان اغلب البلدان اصبحت تنظر الى الاستثمار على انه حتمية وضرورة للنمو الاقتصادي، وعنصر حساس وادارة

---

[١] **د. خضران بن حمدان الزهراني ود. صديق الطيب منير، الامن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية_ الواقع والتطلعات، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠٠٧، ص١٤.**

فعالة للنهوض بالاقتصاد، لما يحققه من زيادة في الطاقة الانتاجية واستغلال الموارد البشرية، بل ان الادارة الحسنة للاستثمار وتوجيهه هو المفتاح الاساس والوجهة الضرورية لخدمة التنمية الاقتصادية بعَدِها عنصرا من عناصر الامن الاقتصادي الدولي[١].

٣. توفير فرص العمل والحد من البطالة، فمما لا شك فيه أن الحصول على فرصة عمل يعد أحد أهم مساعي واحتياجات الافراد والوظيفة هي صمام أمان اقتصادي لحياة الأسرة والإنفاق على متطلباتها وإشباع حاجاتها الأساسية والثانوية. وفرص العمل تساهم كذلك في تحويل مسار حياة الأفراد من الفقر والجوع والخوف، إلى الغنى والرخاء والاكتفاء والطمأنينة والأمل في ظل حالة من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. ومن الوزارات والهيئات التي يفترض ان تتابع هذا الموضوع هي وزارات العمل والتي تسمى بعدة مسميات أخرى في دول مختلفة كالقوى العاملة وغيرها، ويشاركها في ذلك الاتحادات والهيئات العامة للاستثمار والتصنيع، وغيرها من منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية التي تنظم مؤتمرات توظيف وحملات تأهيل على العمل وبروتوكولات تعاون مع شركات ومؤسسات عملاقة فضلا عن دعم الانشطة الخدمية الصغيرة التي تستوعب اعدادا كبيرة من الايدي العاملة بالإضافة الى القائمين عليها، حيث تؤدي مشروعات هذا القطاع دورا حيويا غي الاقتصاد القومي لقدرتها على استيعاب اعداد كبيرة من الايدي العاملة الماهرة منها وغير الماهرة، وخلق روح الاعتماد على الذات لدى الافراد وتقليل اعتمادهم على الحكومة في الحصول على فرص العمل[٢].

٤. استغلال ثروات الموارد الطبيعية: وهو عنصر هام للغاية لأنه سبب لغيره من العناصر الخاصة بالأمن الاقتصادي، إذ أن العنصر المائي والغذائي لا يمكن أن يتم توفيره وضمان الاكتفاء منه دون اهتمام الدولة بعنصر استغلال ثروات الطبيعة والحفاظ عليها وهذا بدوره لا يتحقق الا بتوفير فرص العمل، نجد أنه يعتمد كثيرا على الموارد الطبيعية في كثير من الوظائف، كتلك التي تتعلق باستخراج البترول والغاز الطبيعي والمعادن، أو حتى مهن الزراعة وفلاحة الأرض، ويعتقد المختصون بأن نقص الاراضي المعدة للزراعة هو ليس سبب الجوع، بل النقص في المعرفة والتجربة والتعليم بالنسبة للفقير، وعدم اتخاذ

---

[١] **مهند عبد جسام العبيدي، دور الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان العربية(الاردن ومصر انموذجا) للمدة من(١٩٩٥_٢٠١٤)، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، ٢٠١٧، ص١١٨.**

[٢] **د. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة واثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٥، ص ١٦٧.**

السياسات. ان العديد من الوزارات تحمل على عاتقها تلك المسؤولية، كوزارة البترول على سبيل المثال أو كما تسمى بوزارة الطاقة في كثير من الدول، كذلك نجد وزارات التعدين والسياحة والزراعة وغيرها العديد من الهيئات العامة التي يتطلب نشاطها التعامل مع الطبيعة والاستفادة منها.

٥. تسريع عملية التنمية الاقتصادية وزيادة الرفاهية الاقتصادية للأفراد والدول على حد سواء من خلال التوسع في الصادرات ليمنح الاستثمار فرصا، ويحفز على تقليل التكاليف من خلال اعتماد نظام السوق المشتركة حيث تلغى جميع القيود المفروضة على انتقال عناصر الانتاج(العمل_ رأس المال)، بين الدول الاعضاء بهدف اعادة توزيع الموارد الاقتصادية، واستخدامها بأعلى كفاءة ممكنة[١]، واعتماد التكامل الاقتصادي وهو عملية دخول بلدان او اكثر في علاقات مشتركة بواسطة الاتحاد اقتصاديا بحيث تكون تلك العلاقات قوية جدا بين البلدان الداخلة في ذلك الاتحاد، ويبدأ عادة مع اتحاد كمركي تلغى فيه التعريفات الكمركية وفق اتفاقيات التكامل، ويمكن ان يتضمن حرية حركة الموارد بين الدول الداخلة في التكامل فضلا عن امكانية ان تكون هناك سياسات اقتصادية مشتركة بين الدول تلك وصولا الى العملة الاشتراكية، فالتكامل الاقتصادي ليس عملا حديثا او جديدا حيث نجد ان ولاية نيويورك قبل ان تصبح الولايات المتحدة الامريكية دولة واحدة كانت تفرض تعريفات كمركية على السلع المستوردة من ولاية كونا كتكت حيث نجد في الدستور الامريكي لعام ١٧٨٩م ما ينص على الغاء التعريفات الكمركية المنفصلة بين ثلاثة عشر ولاية حيث تشكل اتحادا كمركيا بين تلك الولايات[٢].

المبحث الثاني: تحديات الامن الاقتصادي الدولي.

ان تحقق الامن الاقتصادي الدولي تواجهه تحديات عدة، منها عالمية؛ تصيب الدول كافة واهمها عولمة الاقتصاد والازمات المالية العالمية، وكذلك وجدنا معوقات اخرى اسميناها تحديات(سياسية_اقتصادية_ اجتماعية) لكون اثارها تمتد لأبعاد متعددة اهمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعليه سيكون هذا المبحث وفق المطلبين الآتيين :

المطلب الاول: التحديات العالمية والسياسية.

وتتمثل بعولمة الاقتصاد والازمات المالية العالمية.

---

[١] **يسرى سالم نايف الجنابي، امكانية التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام معايير نظام النقد الاوربي(دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، ٢٠١٢م، ص٥.**

[٢] **د. محمد صالح تركي و فواز جار الله الدليمي، مقدمة في الاقتصاد الدولي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ١٩٩٠. ص١٩٢.**

وسنتناولها في الفرعين الاتيين:

الفرع الاول: عولمة الاقتصاد:

تمثل عولمة الاقتصاد او العولمة الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي تحديا خارجيا وخطيرا لتحقيق امن ذلك الاقتصاد' كون العالم عامة والدول العربية خاصة تعيش حالة من التآكل والتهميش فاقدة لأية استراتيجية اقتصادية سياسية دينامية للدفاع او الهجوم ضد عمليات الضغط والاضعاف التي تستهدف الدول عامة والوطن العربي خاصة من اجل زعزعة استقراره وتعطيل مؤهلاته حتى لا يبقى امامه سوى الاندماج السلبي في اليات العولمة وبالصيغة التي اعتادها الاقوياء تحت اسم التدويل الشامل للاقتصاد او العولمة الاقتصادية[١]. ظهرت ملامح العولمة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في أوساط المال والاقتصاد، وقصد بها تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل باعتماد السياسة التي انتهجتها الدول الكبرى لتعميم الأنماط كالنموذج الأمريكي الاقتصادي. وفي ضل عولمة الاقتصاد اصبحت اقتصاديات جميع الدول مترابطة مع بعضها البعض على جميع المستويات وهذا ما يجعل أي خلل يصيب اقتصاد احدى الدول سوف يؤثر بالضرورة على اقتصاد دولة اخرى وخير دليل على ذلك ما حصل في شرق اسيا في نهاية التسعينات حيث اخذت الازمة الاقتصادية تنتقل من دولة اخرى[٢]. كما ان للدول المتقدمة منظورها الخاص الذي تحدده مصالحها القومية والوطنية رغم اعترافها النظري بأن ما يهدد الأمن الاقتصادي الدولي هي العولمة وما احدثته من فجوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير.

الفرع الثاني: الازمات الاقتصادية العالمية: وتعد من اهم التحديات التي يواجهها الامن الاقتصادي الدولي، ولقد شهد العالم منذ عام ١٩٨٢ ازمات اقتصادية متعاقبة، بدأ من ازمة مديونية البلدان النامية، ازمة الاسواق المالية العالمية في ١٩٨٧، الى ازمة العملات الاوربية في عام ١٩٩٢، ثم ازمة المكسيك في العام ١٩٩٤_١٩٩٥، حتى الازمة الاسيوية في عام ١٩٩٧، وكل هذه الازمات تكشف عن ازمة النظام الاقتصادي العالمي وما له من اثار سلبية وتحديات حقيقية للأمن الاقتصادي الدولي. كما العامل الاقتصادي له دور فعال في المحافظة على استقرار المجتمعات، فالأزمات الاقتصادية تعد من العوامل الاقتصادية المؤثرة في تحقيق الامن الاقتصادي الدولي وبالتالي فأن عدم استقرارها يشكل تحديا لتحقيقه، وبالمقابل فأن الازمات المالية تحولت من ازمات نقدية الى ازمات استقرار

---

[١] **محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١١، ص٢٠٤.**

[٢] **د. عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، العرب في دائرة النزاعات الدولية، ط١، مطبعة سيكيو، بيروت، ٢٠٠١، ص٦٠.**

اقتصادي وسياسي تهدد الامن الانساني ومستقبل التنمية البشرية، وبالرغم من ان الدول النامية هي اكثر عرضة للازمات الاقتصادية الا ان هذه الازمات تجد لها اصداء في شرق ووسط اوربا وروسيا وامريكا اللاتينية، ولكون هذه الازمات لها تأثير كبير على الافراد[١].

وترتب على ذلك تطور مفهوم الأمن لدى صانعي السياسات الدولية ، فأوروبا بعد الحرب الباردة أسست لما يعرف بالمشاركة الأورو - متوسطة باتفاق أعضاء الاتحاد الأوروبي المتوسطين والشماليين على توسيع الاتحاد الأوربي تجاه شرق أوروبا ، وتم التوصل بالإجماع حول التعامل مع التحديات الأمنية القادمة من الشرق والجنوب بهدف إعادة التوازن في توزيع الموارد المالية بينهم بما يتفق مع إدراكهم بأن القضايا الأمنية لا تقتصر فقط على الجانب العسكري بل هناك قضايا أمنية غير عسكرية كالبطالة وتزايد معدلات الهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط إلى شماله، وتوالت المبادرات الأوربية كإعلان برشلونة الذي صاغ مشاركة شاملة ترتكز على ثلاثة محاور(السياسية – الأمنية / الاقتصادية – المالية / الاجتماعية – الثقافية) لمواجهة الانعكاسات السلبية للعولمة[٢].

المطلب الثاني: تحديات داخلية.

كيف يتصور تحقيق الامن الاقتصادي الدولي بتوافر مقوماته فقط في الوقت الذي يعتري ذلك التحقيق وجود معوقات كبيرة ومهمة وحقيقية فرضت وجودها وتفاقمت مخاطرها وقطعت السبل امام ضرورة مهمة اسمها الامن الاقتصادي الدولي.

وتتمثل تلك المعوقات في التحديات السياسية والاقتصادية فضلا عن الاجتماعية.

الفرع الأول: التحديات السياسية: واهمها انعدام الاستقرار في المجتمعات بسبب الصراعات الداخلية او الخارجية او بسبب الارهاب الذي يصعب تجفيف منابعه الدولية والتخفيف من اثاره الاقتصادية دونما جهود متكاتفة ومضاعفة، اذ تكون لها انعكاسات واثار سلبية على الابعاد الاقتصادية والاجتماعية على تلك المجتمعات طوال فترة عدم الاستقرار حيث تتحول نسب كبيرة من نفقات الدولة من الانتاج والاستثمار الى مهمة توفير الامن لتلك الدولي، فتكون الخسارة مزدوجة حيث خسارة عدم استثمار هذه النفقات فيما ينفع الانسان مع الخسائر التي تترتب على

---

[١] **د. عدنان السيد حسين، مصدر سابق، ص٦٠.**

[٢] **الامن والعولمة، مقال منشور على الموقع الالكتروني:**
https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/mwady-amte/alamn-alajtmay-walwlmte-1.

مقاومة ومجابهة الظواهر المهددة او المخلة بالأمن وهكذا تنعكس الزيادة في النفقات الى مواجهة كل ما يهدد الدولة عسكريا وامنيا على الحاجات الاساسية للإنسان، وفي جوانب وقطاعات متعددة تمس حياة الافراد الاقتصادية وفي كل الجوانب النفقات. حيث تستهدف الجماعات المسلحة غالبا المنشئات الوطنية في نطاق استراتيجية معينة ومن ذلك شبكات الاتصال والمطارات والموانئ والطرقات والمحولات الى جانب ما يفرزه انعدام الامن من اعتداءات ونهب وتدمير للبيوت والمدارس والمستشفيات[١]، ومن الامثلة المتعارف عليها دولة الموزنبيق اذ تعرض ٤٠ بالمائة من التجهيزات الفلاحية والاتصالية والادارية سنة ٢٠٠١ الى التدمير، وعلى الرغم من تنوع الدراسات الاقتصادية الناجمة عن الصراعات والارهاب فان مختلف الآراء تتفق على تراجع نسب التنمية بنحو ٢.٢ كما تراجع مستوى الدخل بنحو ١٥ بالمائة لنفس الفترة ومن ثم تتزايد نسبة الفقر ٣٠ بالمائة، ويمكن ان تبلغ مختلف نسب التراجع ٦٠ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي، وفي توجه تحليلي اخر واستنادا الى معطيات ١٨ دولة عرفت اوضاعا داخلية غير مستقرة، تراجع الدخل على مستوى الفرد وفي حدود ٣.٣ بالمائة وفي ١٥ دولة. وبخصوص الانتاج الغذائي فأن النتائج بيمن انهيارا كاملا للقطاع في ١٣ دولة وان كل الدول المعنية بالدراسة ارتفعت ديونها و١٢ منها سجلت تراجعا في الصادرات. وللعلم فان اي قرار تتخذه احدى الدول المجاورة في زيادة ميزانية الدفاع سيفضي الى تسابق في التسلح في كامل المنطقة وقد يتواصل الى ما بعد العنف المسجل بشكل مؤثر على التنمية بكامل المنطقة[٢].

الفرع الثاني: تحديات اقتصادية:

وتتمثل بمجموعة من التحديات وجدنا اهمها في الاتي:

١. تدني مستوى الانتاج الزراعي والصناعي، وعدم وضع الخطط الكفيلة لتطوره، فعلى صعيد الزراعة تشهد تدنيا في اغلب الدولة التي عرفت بها وترديا في اصنافها، اذ تعد الزراعة والنفط اهم القطاعات التي يتركز حولها النشاط الاقتصادي، وتساهم في ٥٠ بالمائة في الناتج المحلي الاجمالي في العالم الاسلامي، كما ان هناك ١٣ دولة مصدرة للنفط بين الدول الاسلامية. هذه البنية الاقتصادية الضعيفة تشكل عنصرا سلبيا يعيق دون تحقيق التكامل الاقتصادي حيث لا تستطيع تلك الدول تنمية التجارة البينية وتعجز عن تلبية حاجاتها من التكنلوجية والسلع الصناعية والمستوردات اللزمة لتحقيق التنمية الاقتصادية دون اللجوء الى خارج العالم الاسلامي. ويؤكد ما سبق معدلات التبادل التجاري

---

[١] د. ممدوح شوقي مصطفى، مصدر سابق، ص٦٢ .

[٢] عادل حسين علي دهش، مصدر سابق، ص٤٨.

المنخفضة بين الدول الاسلامية فالتجارة البينية لتلك الدول لا تتعدى ١٠ بالمائة للصادرات ٤.١٣ بالمائة[١]. كما بينت النتائج لدراسات متخصصة عن الامن الغذائي بأن هناك انهيارا كاملا في قطاع الانتاج الغذائي في١٣ دولة؛ كما ان الدول المعنية بالدراسة ارتفعت ديونها، و١٢منها سجلت تراجعا في الصادرات. ولما يتطلب الامر من جميع الناس في جميع الأوقات من الحصول على حد سواء على المواد الغذائية الأساسية. فأن مدى توافر المواد الغذائية عموما ليست مشكلة وفقا للأمم المتحدة، بل المشكلة هي في كثير من الأحيان سوء توزيع المواد الغذائية ونقص في القدرة الشرائية.

٢. برامج التكييف الهيكلي التي تؤثر بصورة مباشرة في وجود اكثر من اربعة مليارات انسان، وان تطبقيها في عدد كبير من البلدان يصب في صالح تدويل السياسة الاقتصادية على المستوى الكلي التي يشرف عليها مباشرة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واللذين يعملان باسم المصالح السياسية والمالية الكبيرة. وان هذا الشكل الجديد من اشكال الهيمنة الاستعمارية الاقتصادية والسياسية يجعل الشعب والحكومات خاضعة للتأثيرات المتبادلة والمحايدة ظاهريا لقوى السوق[٢]. اما البيروقراطية الامريكية فقد استغلها الدائنون الدوليون والمؤسسات متعددة الجنسيات لقدرتها على تنفيذ نوع من الخطط الاقتصادية العالمية التي تؤثر في وجود اكثر من ٨٠ بالمائة من سكان العالم، وفي العالم لم تمارس السوق الحرة التي تعتمد ادوات الاقتصاد الكلي، وفي اية مرحلة من مراحل التاريخ، دورا بهذه الاهمية في تقرير مصير الدول ذات السيادة[٣].

الفرع الثالث: تحديات اجتماعية واهمها:

١_ تفشي الفقر والبطالة: ان أيا من هذه الظواهر تشكل افة لوحدها تنخر المجتمعات اقتصاديا وتنمويا بل انه مع هاتين الافتين او احداها لا يتصور الحديث عن وجود امن اقتصادي دولي حيث اذ ان وجود دخول مضمون وأساسية للأفراد ومستمرة باطراد وانتظام توفر للفرد طمأنينة معينة نسبيا بوجود دخل يكفيه هو وعياله على مدار السنة وهو امر مهم للغاية، وعادة ما تكون من وظائف مستقرة او اعمال منتجة ومجزية، أو كملاذ أخير، من شبكة الأمان التي يمولها القطاع العام. فحوالي ربع سكان العالم في الوقت الحاضر آمنة اقتصاديا. في حين أن مشكلة الأمن الاقتصادي قد تكون أكثر خطورة في البلدان النامية، والقلق ينشأ أيضا في البلدان المتقدمة أيضا. وتشكل مشاكل البطالة تشكل عاملا هاما وراء

---

[١] د. محمود حسين الوادي واخرون، مصدر سابق ، ص٣٠.
[٢] د. محمود حسين الوادي واخرون، مصدر سابق ، ص ٤٧.
[٣] المصدر نفسه، ص٤٨.

الاسباب الكامنة وراء التوتر السياسي والعنف العرقي في الدول الاولى اكثر من الدول الثانية.
٢_ التفاوت والاختلاف الشديد بين الدول في الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وحتى الدول المتشاركة اقليميا، وتجمعها عناصر مشتركة كالدول الاسلامية؛ نجدها من النواحي السكانية والهياكل والانظمة الاقتصادية والسياسية ومستويات ومراحل التنمية الاقتصادية وحجم الموارد الطبيعية والعلاقات الدولية والاهتمامات والاولويات القطرية، فهناك دول مكتظة بالسكان، مثل؛ إندونيسيا التي يبلغ عدد سكانها حوالي ٢٠٠ مليون، الصين، الهند، وباكستان، وبنجلاديش ونيجيريا، اكثر من ١٠٠ مليون نسمة لكل واحدة منها. وهناك دول صغيرة الحجم مثل : بروناي وسورينام التي يقل عدد سكانها عن ٥٠٠ الف نسمة. اما من جهة الناتج المحلي الاجمالي فنج مثلا السعودية التي يسري ناتجها الى ١٦٧ مليار دولار مقارنة بجزر القمر التي لا يتجاور ناتجها ٢٢٠ مليون دولار، ويبلغ الناتج المحلي الاجمالي لأكبر ست دول في العالم الاسلامي ما نسبته ٥٢ من اجمالي الدخل في العالم الاسلامي(إندونيسيا والسعودية وكماليزيا وايران وتركيا ومصر) ١.

خاتمة واستنتاجات وتوصيات:

ان لمفهوم الأمن الاقتصادي الدولي حدودا كبيرة تمتد لتشمل تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وهذه التدابير الاقتصادية هي التي تصب في النهاية في خلق "الأمان الاقتصادي للناس" الذي ينطوي على بُعد نفسي للإنسان إضافة للبعد المادي الذي يوفره الأمن الاقتصادي، فهو يمتد ليشمل دولا بعينها لا افرادا فحسب؛ ليشكل امنا اقتصاديا دوليا.
كما ان اكثر الفئات الاجتماعية حاجة لهذا لأمن هم الذين يبلغون الشيخوخة، والعجزة، والمعاقون، والأطفال، والأشخاص الذين يعانون من وطأة الفقر المدقع، والعاطلون عن العمل بسبب من الأسباب الخارجة عن إرادتهم.

[١] د. محمود حسين الوادي واخرون، مصدر سابق ، ص٢٨١.

كما انه لا يمكن أن يتصف أي اقتصاد بالفعالية وبالإنسانية ما لم تتوفر فيه تدابير وإجراءات دولية كافية للأمن الاقتصادي ونظم جيدة للضمان الاجتماعي؛ حيث يكون بمقدور الناس أن يستجيبوا لتحديات الحياة، ويتكيفوا مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بهم، ويدرءوا عن أنفسهم خطر الكوارث والآفات، ويتمكنوا من تنمية إمكاناتهم البشرية لتوفير حياة أفضل وسبل معيشة أكثر أمانا واستقرارا.

ومما سبق البحث فيه؛ نستنتج الاتي:

١. كلما بقيت معدلات البطالة مرتفعة، والدخول متدنية، والازمات المالية مستمرة، والجهود الدولية بسيطة وخجولة، كلما صعب تصور وجود امن اقتصادي دولي حقيقي.

٢. لا تنعزل الاسباب السياسية كالصراعات الداخلية والخارجية والرهاب بما تشكله تحديا لتحقيق الامن الاقتصادي الدولي عن الاسباب التنموية المتمثلة بالفقر والبطالة حيث الاولى تؤدي الى الثانية، والثانية تسبب الاولى.

٣. لا توجد حلول موضوعية وسهلة للازمة المالية العالمية التي يتوقع لها ان تحدث مرارا وتكرارا، وان مجرد اتهام الحكومات الوطنية، والبيروقراطية الموجودة في واشنطن لا يكون القاعدة اللازمة للرد الاجتماعي اذ ينبغي وضع اصحاب المال والمصارف والمؤسسات متعددة الجنسيات داخل الهدف.

٤. ان المطلوب هو ايجاد اليات مالية محددة تضمن الغاء الديون الخارجية للدول النامية وتخفيض قيمة الديون العامة للدول المتقدمة، على ان يتم ايجاد سياسات تنظيمية في الوقت نفسه لهيكليات البنوك المركزية وجعلها اكثر ديمقراطية.

٥. ان عولمة الاقتصاد التي تتبناه مراكز القوى لا يحقق الامن الاقتصادي الدولي لمجموع الناس، اذ كان مدفوعا بالمصالح الشخصية خلافا للأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الحنيف الذي يهدف الى خير البشرية كلها والى اقامة العدل دون تمييز بين الناس والاستحواذ والسعي للسيطرة على مصادر الطاقة وترويج مبادئ القومية العنصرية.

التوصيات:

١. لما كان التكامل الاقتصادي بين معظم الدول الاسلامية ضعيفا بسبب ضعف التبادل التجاري فأن هذا الوضع يجب ان لا يؤدي بنا الى القول ان الوصول الى تحقيق الامن الاقتصادي الدولي غاية صعبة المنال، وانما يجب العمل المتواصل لإيجاد وسائل ممكنة لتقوية الاقتصاديات القطرية ووضع الخطوات الضرورية للتكامل الاقتصادي موضع التنفيذ بعَدِها احدى مقومات الامن الاقتصادي الدولية العربي.

٢. اما الحركات الاجتماعية والمنظمات الشعبية التي تعمل متكاتفة على النطاق الوطني والدولي، فينبغي لها ان تستهدف المصالح المالية المختلفة التي تغذي هذا الانموذج الاقتصادي المدمر.
٣. فعلى المجتمع الدولي وبالأخص المنظمات المالية كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الاوربي وغيرها بذل الجهود الحقيقية من اجل مقاومة الازمات الاقتصادية او التخفيف منها عن طريق اقامة نظم للإنذار المبكر وضمان الاقراض في حالات الطوارئ وغيرها من الوسائل لضمان حماية الفرد اولا وليس الدول.
٤. وكذلك الدعوة موجهة الى الامم المتحدة للحد من اتخاذ التدابير الواردة في المادة ٤١ من الميثاق، والمتمثلة بفرض الحصار الاقتصادي او ما يعرف بالمقاطعة الاقتصادية اذ ما هي الا اداة تكون الضحية فيها الفرد، ومن التطبيقات لهذا الامر حالة العراق حيث كانت الامم المتحدة الاقتصادية اداة مميتة وسببا للمعاناة والتهذيب والدمار الذي لحق الشعب العراقي.
٥. ان العولمة الاقتصادية تتحقق بنظرنا عند تطبيق مبادئ الاقتصاد الاسلامي الحنيف الذي يهدف الى العدل والمساواة بين الناس والتعاون والتعاضد دون البغي واكل اموال الناس بالباطل، وبخس الناس اشياؤهم فالعولمة الوضعية تستهدف العلو في الارض بغير الحق والطغيان على حساب الشعوب وضربها اقتصاديا".

المراجع:

اولا: القران الكريم

ثانيا: الكتب باللغة العربية:

١. د.رواء زكي الطويل، الامن الدولي واستراتيجيات التغيير والاصلاح، ط١، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.
٢. د. زينب عبد الله و د.اسامة محمد الفولي، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٣.
٣. د. عادل احمد حشيش ود. مجدي محمود شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠٣.
٤. عبدالرحمن بن خلدون، مقدمة بن خلدون، تقديم سهيل ذكار وخليل شحاذة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠١.
٥. د. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة واثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٥.
٦. محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١١.
٧. محسن بن العجمي بن عيسى، الامن والتنمية، ط١، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠١١.
٨. محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ط٤، دار صادر، بيروت، ١٩٩٣م، ص١٦٣.
٩. محمد صالح تركي و فواز جار الله الدليمي، مقدمة في الاقتصاد الدولي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ١٩٩٠.

١٠. محمود حسين الوادي واخرون، الاقتصاد الاسلامي، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠١٠.
١١. ممدوح شوقي مصطفى، الامن القومي والامن الجماعي الدولي، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥.

ثالثا: الكتب المترجمة:

ميشيل شوسو دوفسكي، عولمة الفقر، ترجمة جعفر علي حسين، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١.

رابعا: الرسائل الجامعية والاطاريح:

١. عادل حسين علي دهش، الامن الانساني في اطار القانون الدولي المعاصر، رسالة ماجستير، مجلس كلية الحقوق، جامعة تكريت، ٢٠١٢.
٢. كينسي هاماساكي، نظرية الامن الانساني في القانون الدولي المعاصر٠ مع (اشارة خاصة لدور اليابان)، اطروحة دكتوراه في القانون العام مقدمة الى مجلس كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨.
٣. مهند عبد جسام العبيدي، دور الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان العربية(الاردن ومصر انموذجا) للمدة من(١٩٩٥_٢٠١٤)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، ٢٠١٧.
٤. يسرى سالم نايف الجنابي، امكانية التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام معايير نظام النقد الاوربي(دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، ٢٠١٢م، ص٥.

خامسا: البحوث والدراسات:

١. د. خضران بن حمدان الزهراني ود. صديق الطيب منير، الامن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية_ الواقع والتطلعات، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠٠٧.
٢. سليمان عبدالله الحربي، مفهوم الامن_ مستوياته_ صيغه_ وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والاطر، بحث منشور في المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد١٩، ٢٠٠٨.

المواقع الالكترونية:

١. عمر كوش، امن الانسان العربي في تقرير التنمية، مقال منشور في المركز العالمي للوسيطة في الرابط http:wasatiaonline.net/news/details.php?data_id=723 .
٢. الموقع الرسمي للجنة الدولية للصليب الاحمر:
https://www.icrc.org/ar/publication/0954-economic-security
٣. الامن والعولمة، مقال منشور على الموقع الالكتروني:
https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/mwady-amte/alamn-alajtmay-walwlmte-1.